مجلس الأمن: حين يصوّت العالم على أفريقيا... دون أفريقيا

1. مقدمة

يشهد النظام الدولي اليوم واحدة من أكثر مفارقاته حدة: قارة إفريقيا، التي تُشكّل أكثر من ربع عضوية الأمم المتحدة، وتستحوذ على النصيب الأكبر من أجندة مجلس الأمن من حيث النزاعات وعمليات حفظ السلام، لا تملك حتى الآن مقعدًا واحدًا دائمًا في الهيئة الأممية المسؤولة عن السلم والأمن الدوليين. هذا الغياب لا يُعبّر فقط عن اختلالٍ في التمثيل، بل عن استمرارية لمنظومة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي كرّست امتيازات القوى الاستعمارية المنتصرة، وجمّدت ميزان القوة الدولي في لحظة تاريخية تجاوزه الزمن.

من هذا المنظور، يصبح النقاش حول إصلاح مجلس الأمن ليس مجرد مطالبة شكلية بمقاعد إضافية، بل معركة رمزية على شرعية النظام الدولي نفسه: من يملك حق القرار في قضايا السلم والحرب؟ ومن يُحدّد مصير القارات المتأثرة دون أن يكون لها صوت مؤثر؟ لقد تحوّل تهميش إفريقيا من خلل تمثيلي إلى أزمة مصداقية تطال جوهر الأمم المتحدة؛ فكيف يمكن لمجلسٍ يعالج نحو 70% من قضايا إفريقيا أن يستمر من دون تمثيلٍ إفريقيٍ دائمٍ يعبّر عن إرادة مليار ونصف المليار إنسان؟

يناقش هذا البحث جذور هذا الخلل البنيوي الممتد منذ عام 1945، مبرزًا كيف ظلّت إفريقيا موضوعًا للقرارات لا صانعًا لها، وكيف قاومت القارة هذا الواقع عبر آلياتها الجماعية مثل مجموعة الدول الإفريقية الثلاث (A3)، ومحاولاتها لترسيخ توافق إزولويني كإطار موحّد لمطلبها التاريخي بالتمثيل الدائم. كما يحلل البحث التناقضات في مواقف القوى الكبرى، التي تُبدي دعمًا لفظيًا للإصلاح لكنها تتردد في تقاسم امتياز الفيتو، ليبقى الإصلاح مؤجلًا رهن توازنات القوة.

وفي الوقت ذاته، لا يتجاهل البحث أبعاد المستقبل المحتملة: ما الذي قد يتغير إن حصلت إفريقيا على مقعدين دائمين؟ هل سيعني ذلك تحولًا في جوهر السلطة داخل المجلس أم مجرد توسيعٍ رمزي لهيكلٍ قديم؟ بهذا المعنى، تقدم الورقة قراءة تحليلية متكاملة تربط بين العدالة التمثيلية والفعالية المؤسسية، وتضع إصلاح مجلس الأمن في إطار أوسع يتعلق بإعادة تعريف الحوكمة العالمية بحيث تعكس تعددية القرن الحادي والعشرين بدلًا من إرث القرن العشرين.

2. الخلفية التاريخية وغياب إفريقيا عن المقاعد الدائمة

تأسس مجلس الأمن عام 1945 في ظل هيمنة القوى الاستعمارية الغربية وانعدام تمثيل المستعمرات السابقة في نظام الأمم المتحدة. عند إنشاء المجلس، كانت معظم دول إفريقيا رازحة تحت الاستعمار ولا صوت لها في المفاوضات الدولية؛ لذا صيغ هيكل المجلس بحيث يضم خمسة أعضاء دائمين (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، الاتحاد السوفيتي [روسيا حاليًا]، والصين) يتمتعون بحق الفيتو، إلى جانب ستة (ثم عشرة بعد 1965) أعضاء غير دائمين يتم انتخابهم دوريًا لمدة عامين (CSIS, 2023).

لم يُمنح أي بلد إفريقي مقعدًا دائمًا نظرًا للواقع الجيوسياسي آنذاك. ورغم حصول معظم الدول الإفريقية على استقلالها بحلول ستينات القرن الماضي، بقي هيكل مجلس الأمن مجمّدًا على صورته الأصلية لعام 1945. وهكذا غابت قارة بأكملها – تُمثل أكثر من 28% من عضوية الأمم المتحدة – عن الفئة الأقوى في المجلس. وقد أدى استمرار هذه الحالة لعقود إلى شعور متزايد بالغبن لدى الأفارقة، خاصة وأن القارة تحمل على عاتقها العبء الأكبر من قضايا السلم والأمن العالمية دون أن تمتلك صوتًا مساويًا في صنع القرار، ففي عام 2023 مثلًا، تعلقت ما يزيد عن 38% من اجتماعات المجلس القُطرية/الإقليمية بالقارة الإفريقية، كما أن حوالي ثلثي القرارات الصادرة بموجب الفصل السابع في عام 2024 كانت تخص إفريقيا (16 من 24 قرارًا). ومع ذلك، تظل إفريقيا ممثلة بثلاثة مقاعد غير دائمة فقط (تعرف باسم مجموعة الدول الإفريقية الثلاث A3) دون أي تمثيل دائم أو حق نقض (CSIS, 2024).

هذا التناقض أثار تساؤلات حول عدالة وفعالية المنظومة الدولية. فكيف لقارة تضم أكثر من سدس سكان العالم وتواجه النصيب الأكبر من الصراعات أن تُستبعَد من النادي الحصري لصناع القرار الدائمين؟ يصف المسؤولون الأفارقة هذا الوضع بأنه "ظلم تاريخيط" ينبغي تصحيحه. وقد أقرّ الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بأن تركيبة مجلس الأمن الحالية، التي تعكس حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، باتت تعاني من "مشكلة شرعية وفعالية" تستدعي الإصلاح (Reuters, 2023). كذلك صرّح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بأن "من غير الطبيعي أن إفريقيا – التي تشكّل أكثر من ربع أعضاء الأمم المتحدة – غير ممثلة بين الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن. يجب أن يتغير ذلك الآن" (CSIS, 2023). هذه الاعترافات من قلب مراكز النفوذ العالمي تعكس إدراكًا متناميًا بأن استمرار تهميش إفريقيا يُقوّض مصداقية المجلس وشرعيته في نظر دول الجنوب العالمي، خاصة مع تغير موازين القوة الدولية.

3. تمثيل إفريقيا الحالي في مجلس الأمن وعدم التناسب مع قضايا القارة

بموجب التوزيع الجغرافي للمقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن، تحظى المجموعة الإفريقية بثلاثة مقاعد منتخبة من أصل 15. وهذه المقاعد دورية تتداولها الدول الإفريقية لفترات قصيرة (سنتين لكل دولة). ورغم أهمية هذا التواجد، فإنه غير كافٍ كميًا ولا نوعيًا مقارنة بحجم الانشغالات الإفريقية في مجلس الأمن. وكما سبقت الإشارة، غالبية عمليات حفظ السلام الأممية والملفات القُطرية على جدول أعمال المجلس هي في إفريقيا – فعلى سبيل المثال 9 من 11 مهمة سلام أممية نشطة عام 2022 كانت في إفريقيا، وتنتشر في القارة أكبر وأطول مهمات الأمم المتحدة مثل بعثات الكونغو الديمقراطية ومالي وجنوب السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى (United Nations Peacekeeping, 2022).

ومع ذلك، لا تمتلك الدول الإفريقية في المجلس ثقلًا سياسيًا مماثلًا لصناع القرار الدائمين؛ فالأعضاء الدائمون الخمسة (P5) هم من يتولون رئاسة معظم اللجان و"القلم" في صياغة القرارات حتى المتعلقة بالشؤون الإفريقية. فعلى سبيل المثال، تتولى فرنسا منفردة مهمة القلم (Penholder) في ملفات إفريقية أساسية مثل مالي وجمهورية إفريقيا الوسطى، وبريطانيا في ملفي السودان وليبيا، بحكم إرثهما الاستعماري وعلاقات النفوذ. وقد أعربت الدول الإفريقية مرارًا عن انزعاجها من هيمنة القوى الخارجية على صياغة القرارات الخاصة بقارتهم؛ إذ صرّح مندوب الغابون (أحد أعضاء A3) عام 2022 قائلاً: "نحن الدول الإفريقية الثلاث نود أن نمسك بالقلم لضمان تقرير مصير شعوبنا". ويعني ذلك رغبة الأفارقة في قيادة دفة النقاش وإعداد القرارات بشأن قضايا إفريقيا بدلًا من تركها للدول دائمة العضوية التي قد تكون لها أجندات مختلفة (The Global Observatory, 2022).

علاوة على ذلك، تعاني الدول الإفريقية غير الدائمة من قيود هيكلية تحدّ من تأثيرها على قرارات المجلس. من هذه القيود قِصَر مدة العضوية (سنتان بالكاد تكفيان لفهم تعقيدات عمل المجلس)، وضعف الموارد البشرية والخبرات مقارنة بالبعثات الدبلوماسية للدول الكبرى. توصي ورش العمل للأعضاء الجدد بأن يتوفر لدى كل بعثة 10 إلى 11 خبيرًا متخصصًا بشكل كامل في أعمال المجلس، وهو ما لا يتاح بسهولة لمعظم الدول الإفريقية محدودة القدرات. كذلك يجد الأعضاء الأفارقة المنتخبون صعوبة في انتزاع دور قيادي في ملفات المجلس، لأن معظم القضايا تكون قد تم "احتكار" دور القلم فيها من قبل أحد الأعضاء الدائمين منذ سنوات. وفي كثير من الأحيان يترك للأفارقة التأثير عبر الخطب والتنسيق المحدود، بدلًا من الإمساك الفعلي بزمام مبادرات المجلس (The Global Observatory, 2022).

وعلى الرغم من هذه العقبات، حاولت الدول الإفريقية توحيد صفوفها ضمن كتلة A3 لتعظيم ثقلها الجماعي. وقد أظهرت الدراسات أن تنسيق المواقف بين الدول الإفريقية الثلاث يحسّن مصداقيتها وقدرتها على التأثير. فمثلًا، خلال عام 2019 قدّم الثلاثي الإفريقي 16 بيانًا مشتركًا في المجلس في القضايا الموضوعية والإقليمية، في مؤشر على ارتفاع مستوى وحدة الصوت الإفريقي. كما نجح الـA3 أحيانًا في كسر جمود المواقف داخل المجلس؛ إذ يُسجَّل أنه في يونيو 2019 تمكن أعضاء A3، مستندين إلى موقف موحّد من الاتحاد الإفريقي، من تخطي انقسام بين الكبار والمساهمة في صياغة بيان صحفي لمجلس الأمن حول السودان عقب أحداث الثورة هناك. كانت تلك سابقة أظهرت أنه عندما تتخذ إفريقيا موقفًا موحّدًا (مثل قرار مجلس السلم والأمن الإفريقي تعليق عضوية السودان آنذاك) وتدفع به عبر A3، يمكنها توجيه دفة النقاش وحتى تعديل لهجة المخرجات (ISS Africa, 2019).

ومع ذلك، تبقى هذه النجاحات نسبية ونادرة قياسًا بحجم التحديات. فكثيرًا ما تتعرض وحدة الـA3 لضغوط وانقسامات داخلية بفعل تضارب مصالح الدول الإفريقية نفسها أو اختلاف أولوياتها الإقليمية (ISS Africa, 2019). على سبيل المثال، قد تتباين مواقف دول شمال إفريقيا عن جنوبها بشأن قضية ما، أو تتدخل العلاقات الثنائية (مثل تنافس نيجيريا وجنوب إفريقيا تاريخيًا على زعامة القارة) لتحدث شرخًا في الموقف الإفريقي الموحّد. لذا لا يزال أداء إفريقيا في المجلس محصورًا بين إتاحة مساحة دبلوماسية رمزية وبين قيود بنيوية تحد من قدرتها على إحداث تغيير جذري في مخرجات المجلس.

4. مطالب إفريقيا بالتمثيل الدائم: إجماع إفريقيا وطموحاتها في مواجهة الواقع الدولي

منذ مطلع الألفية الجديدة، بدأت إفريقيا تصوغ رؤية موحّدة لإصلاح مجلس الأمن تبلورت في موقف إفريقي مشترك يحمل عنوان "توافق إزولويني" (Ezulwini Consensus) لعام 2005. في ذلك العام، تبنّى القادة الأفارقة في قمة الاتحاد الإفريقي غير العادية (آذار/مارس 2005) وثيقة توافق إزولويني، ثم أكّدوها في إعلان سرت (سرت، ليبيا – حزيران/يونيو 2005). وقد طالبت إفريقيا في تلك الوثائق بوضوح بأن يتم تمثيلها بشكل كامل في جميع أجهزة صنع القرار الأممية، لاسيما مجلس الأمن، عبر تخصيص مقعدين دائمين على الأقل للقارة الإفريقية. وشدّد توافق إزولويني على أن تتمتع هذه المقاعد بجميع امتيازات العضوية الدائمة بما في ذلك حق الفيتو – بمعنى أنه إذا استمر نظام الفيتو فلا يجوز استثناء الأعضاء الأفارقة الجدد منه. وبرر القادة الأفارقة هذا المطلب بحق إفريقيا في تصحيح ظلم تاريخي وقع عليها وبالحاجة لجعل المجلس أكثر ديمقراطية وتمثيلاً للمناطق الجغرافية كافة. ومنذ ذلك الحين، كرر الاتحاد الإفريقي عبر العديد من القرارات تمسكه الصارم بهذا الموقف التفاوضي الموحّد. ويُعرف أن لجنة العشرة للاتحاد الإفريقي (C-10) المكلفة بملف إصلاح الأمم المتحدة ظلت تطوف بعواصم العالم لحشد التأييد لمطلب "مقعدين دائمين لإفريقيا (مع حق الفيتو) وخمسة مقاعد غير دائمة إضافية لإفريقيا" كما ورد في إزولويني (Reddit, 2024).

على الصعيد الدولي، وجدت المطالب الإفريقية تعاطفًا لفظيًا واسعًا لكنها واجهت أيضًا عقبات سياسية. فعلى مدار السنوات الأخيرة، أعلنت عدة قوى كبرى دعمها المبدئي لتعزيز تمثيل إفريقيا دون أن تقرن ذلك بخطوات تنفيذية حاسمة. الولايات المتحدة، مثلًا، انتقلت في عهد إدارة بايدن إلى تبني موقف مؤيد لإضافة مقعدين دائمين لأفريقيا في المجلس. وقد أكد الرئيس بايدن في خطابه أمام الجمعية العامة عام 2022 هذا التوجه، ثم أعلنت السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة ليندا توماس-غرينفيلد رسميًا في أيلول/سبتمبر 2024 أن واشنطن تدعم إنشاء مقعدين دائمين لأفريقيا ضمن عملية توسيع المجلس. لكنها أوضحت في الوقت ذاته أن الولايات المتحدة لا تؤيد توسيع نطاق حق النقض ليشمل الأعضاء الجدد، مؤكدةً أن أي مقعد إفريقي دائم جديد سيكون من دون فيتو. وبررت ذلك بصعوبة تنازل أي من الدول الخمس الحالية عن امتياز الفيتو وبأن إضافة مستخدمين جدد للفيتو قد تجعل المجلس "أكثر عجزًا" (Reuters, 2024).

الموقف الأمريكي إذن يدعم تمثيل إفريقيا سياسيًا إنما يُبقي على البنية السلطوية القائمة (احتكار الفيتو لدى الخمسة الكبار). وعلى نحو مشابه، أعربت بريطانيا وفرنسا عن تأييدهما القديم لإضافة أعضاء دائمين جدد من إفريقيا وغيرها. فقد استغلّت بريطانيا رئاستها الدورية للمجلس في تموز/يوليو 2024 لتدعو صراحة إلى توسيع العضوية الدائمة وتشمل إفريقيا. كما جدّدت فرنسا على لسان مسؤوليها بأن موقفها "ثابت وواضح: من غير المقبول غياب إفريقيا عن العضوية الدائمة". لكن كلتا الدولتين الأوروبيتين تشترطان أيضًا أن يكون أي عضو دائم جديد بلا حق نقض (وهذا موقف الدول الغربية عمومًا) (CSIS, 2023).

أمّا الصين وروسيا، وهما القوتان الدائمتان الأخريان، فقد أبدتا دعمًا عموميًا لمطالب الإصلاح الإفريقية ولكن بتحفّظ. الصين صرّحت مرارًا بأنها تؤيد زيادة تمثيل البلدان النامية وخصوصًا الإفريقية، لكنها تحث على أن يأتي أي إصلاح "ضمن توافق دولي يراعي الفعالية". بمعنى آخر، بكين لا تمانع نظريًا في ضمّ إفريقيا، لكنها لم تؤيد صراحةً منح مقاعد فيتو جديدة وتتحسب من أي تغيير قد يقلل نفوذها أو يعطي منافسيها أفضلية. وكذلك روسيا أشارت إلى تأييدها إشراك إفريقيا "شرط ضمان فعالية المجلس"، دون تفاصيل واضحة، وإن كانت موسكو قد انضمت لأول مرة عام 2023 إلى شركائها في مجموعة بريكس (البرازيل والهند والصين وجنوب إفريقيا) في الإقرار رسميًا بتوافق إزولويني وإعلان سرت في بيان وزراء خارجية بريكس. يعدّ ذلك تطورًا إيجابيًا يظهر أن القوى غير الغربية الكبرى لا تعارض المطلب الإفريقي من حيث المبدأ، وإن بقي الشيطان في تفاصيل التنفيذ (CSIS, 2023).

في المحصلة، وعلى الرغم من الإجماع الإفريقي والصوت العالي في المحافل الدولية حول ضرورة تمثيل القارة السمراء بشكل دائم، فإن الواقع السياسي الحالي لم يسمح بعدُ بترجمة هذه الطموحات إلى إصلاح فعلي. المفاوضات الحكومية الدولية حول إصلاح مجلس الأمن (IGN) مستمرة منذ عام 2009 دون تقدم يُذكر. وتصطدم المقترحات الإفريقية بعقبات منها تردد بعض القوى في تقاسم امتيازات الفيتو، وكذلك الخلافات الإقليمية حول من سيمثل إفريقيا تحديدًا إذا ما أُقرّ مقعدان للقارة. إذ يثور السؤال: أي دولتين إفريقيتين ستشغلان تلك المقاعد؟ حتى الآن، تتفادى إفريقيا رسميًا تسمية مرشحين محددين تفاديًا للانقسامات؛ لكنها تدرك أن هناك دولًا كبرى مرشحة بطبيعتها (مثل نيجيريا، جنوب إفريقيا، مصر أو الجزائر) مما قد يسبب تنافسًا داخليًا. هذه النقطة تستغلها بعض القوى المعارضة للإصلاح لتشير إلى "عدم اتفاق الأفارقة فيما بينهم" كذريعة لتأجيل البت في الأمر (Policy Center for the New South, 2024). وعليه يبقى نيل إفريقيا لمقاعد دائمة هدفًا استراتيجيًا لم يتحقق بعد، يتطلب توافقًا عالميًا صعبًا التحقق دون تغير توازنات القوى أو ضغط سياسي كبير من جانب المجموعة الإفريقية وحلفائها.

5. فرص ومخاطر: ماذا لو نالت إفريقيا مقعدين دائمين؟

إن افتراض تحقق الهدف الإفريقي بالحصول على مقعدين دائمين في مجلس الأمن (مع أو بدون فيتو) يفتح بابًا لنقاش الفرص التي قد تنجم عن ذلك، وكذلك التحديات أو المخاطر المحتملة. فمن جانب الفرص، لا شك أن وجود دول إفريقية دائمة العضوية سيؤدي إلى تعزيز صوت إفريقيا في المجلس وترجمة أولوياتها بشكل أوضح في جدول الأعمال الدولي. فعلى سبيل المثال، قد يهتم الأعضاء الدائمون الأفارقة بقضايا الوقاية من النزاعات والتنمية المستدامة في إفريقيا، ويدفعون نحو تناول جذور الصراعات بدلاً من الاكتفاء بإدارتها أمنياً. أيضًا سيوفر ذلك توازنًا أفضل في ميزان القوى داخل المجلس؛ فبدلًا من خمس دول دائمة من أوروبا وآسيا والأمريكيتين فقط، سيصبح لإفريقيا مقعدان، ما قد يقلل قليلاً من الهيمنة الغربية والصينية-الروسية ويتيح تحالفات جديدة. كما قد يعزز الثقة بين الأمم المتحدة والقارة الإفريقية، إذ سيشعر الأفارقة بأن لديهم أخيرًا تمثيلاً متكافئًا، مما يرفع شرعية قرارات المجلس الصادرة بشأن إفريقيا ويزيد من استعداد الدول الإفريقية للالتزام بها. وقد يمتد الأثر إيجابيًا ليشمل إصلاحات في عمل المجلس نفسه: فوجود صوتين إفريقيين دائمين ربما يدفع نحو تركيز أكبر على الدبلوماسية الوقائية وحلول النزاعات الإفريقية بقيادة إفريقية، وكذلك قد يساهم في الدفع نحو شراكة أوثق بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في مجالات السلم والأمن.

على سبيل المثال، أحد أبرز الملفات الإفريقية هو تمويل عمليات حفظ السلام الإفريقية؛ ولو كان لإفريقيا عضو دائم منذ سنوات لربما تحقق مبكرًا اختراق مثل قرار مجلس الأمن رقم 2719 (ديسمبر 2023) الذي سمح لأول مرة بتمويل عمليات الاتحاد الإفريقي للسلام بنسبة تصل إلى 75% من ميزانية الأمم المتحدة. هذا القرار الهام – الذي مر بالإجماع – أتى ثمرة جهود أفريقية (قادتها غانا والكاميرون) بدعم من الولايات المتحدة، ونص على آلية تمويل مستدامة لحالات تفويض عمليات إفريقية من قبل المجلس. وجود مقاعد دائمة إفريقية كان سيجعل مثل هذه القرارات الاستراتيجية أكثر سهولة واعتيادية وربما بنسبة تمويل أعلى (إذ لا تزال إفريقيا ترى شرط تحملها 25% من التكاليف مجحفًا) (The Global Observatory, 2023).

على الجانب الآخر، هناك مخاوف ومخاطر يجب أخذها في الحسبان. أولها أن منح مقعدين دائمين بدون حق النقض قد يجعل التغيير شكليًا أكثر منه جوهريًا. إذ سيظل أصحاب الفيتو الخمسة قادرين على تعطيل أي قرار لا يروق لهم حتى لو أيده العضوان الإفريقيان الجديدان. في هذه الحالة، سيُخشى أن تصبح العضوية الدائمة الإفريقية "درجة ثانية" – أي حضور دون تأثير حاسم. والأسوأ أن بعض المنتقدين يجادلون بأنه إذا انضم أعضاء جدد دون صلاحيات متكافئة، فإن ذلك قد يُضفي شرعية على نظام مختل أساسًا بدل أن يصلحه. بعبارة أخرى، يُمكن للقوى الكبرى القول إنها استجابت للمطالب الإفريقية بينما الواقع أن ميزان القوة الفعلي لم يتغير (CSIS, 2023).

ومن المخاطر أيضًا استمرار القيود البنيوية: فالدولتان الإفريقيتان اللتان ستحوزان المقعدين ستظلان بحاجة لموارد دبلوماسية كبيرة وفرق عمل خبيرة لمجاراة نظرائهما من P5. وإن لم تتوفر تلك القدرات (خاصة في المراحل الأولى)، فقد تعتمد هاتان الدولتان بشكل مفرط على تحالفات مع أعضاء دائمين حاليين للحصول على الدعم الفني والسياسي، مما قد يعزز التبعية بدل الاستقلالية. على سبيل المثال، قد تميل دولة إفريقية دائمة للانخراط في تحالفات تصويتية مع دولة كبرى (كأن تصطف غالبًا مع الصين أو فرنسا) مقابل منافع معينة، وبالتالي لا تحقق صوتًا إفريقيًا مستقلًا بل مجرد زيادة عدد لمعادلات القوى القائمة.

كذلك يُخشى أن يؤدي تخصيص مقعدين دائمين لإفريقيا إلى خلافات داخلية حادة حول من يشغلهما – سواء في مرحلة الاختيار الأولى أو لاحقًا إن حدث تبديل. فغياب التوافق الإفريقي على مرشحَين مقبولَين بالإجماع قد يفجر انقسامات إقليمية عميقة ويضعف

الموقف الإفريقي ككل. وقد رأينا مؤشرات على ذلك في مسألة الترشح لمقاعد غير دائمة حيث تنافست دول أفريقية علنًا (مثل تنافس كينيا وجيبوتي عام 2020) مما تطلب جولات تصويت حامية.

أخيرًا، هناك تساؤل إن كانت إضافة مقعدين ستكفي لتحقيق التأثير المنشود دون تغييرات موازية في آليات عمل المجلس. فمثلاً، هل ستتم مراجعة نظام حمل القلم بحيث يُعطى الأعضاء الجدد نصيبًا من الملفات الإقليمية تلقائيًا؟ هل ستتاح لهم رئاسة بعض اللجان المهمة (كالعقوبات أو مكافحة الإرهاب) لتعظيم تأثيرهم؟ إن لم يصاحب توسيع العضوية تغييرات في أساليب العمل وتمويل الأمانة وسبل اتخاذ القرار، فقد يجد الأعضاء الأفارقة الجدد أنفسهم مقيّدين بقواعد قديمة تحد من فعالية صوتهم

6. نماذج إصلاح واقعية قصيرة – متوسطة المدى

أمام التعقيدات المحيطة بالإصلاح الشامل، برزت مقترحات "براغماتية" قد تحقق تقدمًا جزئيًا دون الحاجة لمراجعة ميثاق الأمم المتحدة فورًا. أحد هذه النماذج هو فكرة المقاعد شبه الدائمة لإفريقيا كما ذكرنا، حيث يمكن للجمعية العامة – دون تعديل الميثاق – الاتفاق على آلية انتخاب إقليمية خاصة تمنح إفريقيا مقاعد إضافية بفترات أطول. سيناريو آخر هو العمل ضمن إطار "خطوات بناء الثقة" في موضوع الفيتو: مثل مدوّنة سلوك يلتزم بها الأعضاء الخمسة بعدم استخدام الفيتو إطلاقًا في حالات الإبادة الجماعية والجرائم الفظيع. حاليًا وقّعت الغالبية العظمى من الدول على هذه المدوّنة، لكن تحويلها إلى عرف دولي يستلزم أن تلتزم به القوى الكبرى فعليًا في الأزمات القادمة. أيضًا هناك مبادرة "قاعدة 10 أيام" التي اعتمدتها الجمعية العامة 2022 والتي تنص على عقد جلسة للجمعية بعد أي فيتو (Global Centre for the Responsibility to Protect, 2022). هذه المبادرة يمكن البناء عليها لجعل تكلفة الفيتو السياسية أعلى، مما قد يردع استخدامه المفرط. وبالنسبة لإفريقيا تحديدًا، تدعم دولها هذه الجهود لأنها تعاني غالبًا من تبعات الفيتو في نزاعاتها. أضف إلى ذلك مقترح تقييد حق النقض في حالات معينة عبر تعديل جزئي للميثاق – كأن يُضاف بند يستثني حالات الإبادة من الفيتو – لكن هذا صعب المنال إذ يتطلب موافقة الـP5 أنفسهم.

في مجال التعاون الإقليمي، بعد إقرار إطار تمويل عمليات الاتحاد الإفريقي (قرار 2719)، الخطوة التالية هي تنفيذ ناجح لهذا القرار بما يثبت جدواه ويشجع على توسيعه. إذا أظهرت التجربة أن عمليات الاتحاد الإفريقي المموَّلة أمميًا تحقق نتائج أفضل وبمساءلة وشفافية، فقد يدفع ذلك نحو زيادة نسبة التمويل إلى 100% مستقبلًا أو على الأقل إزالة شرط الـ25% (The Global Observatory, 2023). وقد يُفكر أيضًا في دمج بعض البعثات (مثلاً في الصومال أو الساحل) تحت قيادة مشتركة أممية-إفريقية كتجربة.

كما يجري الحديث عن إصلاحات في أساليب عمل المجلس يمكن تنفيذها دون مساس بالعضوية. مثلًا، توسيع مشاركة أصحاب المصلحة الإقليميين في المناقشات: كأن يُمنح الاتحاد الإفريقي دعوة تلقائية لكل مناقشة تخص أزمة إفريقية ليقدم وجهة نظره (حاليًا يحتاج الأمر لقرار كل مرة). كذلك تحسين انخراط مجلس الأمن مع المنظمات الإقليمية كجامعة الدول العربية وإيغاد وغيرها عبر اجتماعات تشاورية دورية. هذه الخطوات وإن بدت إجرائية، لكنها تقرّب عملية صنع القرار من الواقع الميداني وتخفف من مركزية قرار الدول العظمى.

أخيرًا، هناك مقترحات متوسطة المدى حول زيادة شفافية المحاسبة: مثلًا نشر سجل التصويت وسجل استخدام الفيتو سنويًا ومدى ارتباط ذلك بقضايا إفريقيا، مما يخلق "مؤشرًا" يُحرج من يفرط في التعطيل. كذلك قياس مدى اتساق تصويت الدول الإفريقية الثلاث

مع مواقف الاتحاد الإفريقي عبر مؤشر خاص (alignment index) يشير إن كانت دولة ما حادت كثيرًا عن الإجماع القاري خلال عضويتها. هذه الأفكار البحثية يمكن أن تصبح أدوات ضغط معنوي وتحسين أداء (Institute for Security Studies [ISS], 2023).

7. خاتمة

يتضح من التحليل أعلاه أن مسألة تمثيل إفريقيا في مجلس الأمن الدولي ليست مجرد قضية حصص عددية، بل ترتبط بجوهر مصداقية النظام الدولي وفعاليته. لقد أثبتت التجارب أن تجاهل صوت أكثر من ربع دول العالم يؤدي إلى اختلالات في القرارات وإلى شعور مشروع بالظلم لدى القارة التي تعاني أكثر النزاعات. ومع أن إصلاح مجلس الأمن عملية معقدة وتتطلب توافقًا دوليًا عسيرًا، فإن الزخم الحالي – سواء من خلال الإجماع الإفريقي أو تأييد قوى كبرى مثل الولايات المتحدة وفرنسا للمطلب الإفريقي – يفتح نافذة أمل نحو تغيير ما.

قد يكون هذا التغيير تدريجيًا (كزيادة الدور الإفريقي في إجراءات المجلس وتحالفاته) وصولًا إلى تعديل ميثاق الأمم المتحدة لمنح إفريقيا ما تستحقه من مقاعد دائمة. وخلال هذه الرحلة، على الدول الإفريقية أن تحافظ على وحدة موقفها وتستمر في تعزيز كفاءتها الدبلوماسية، وعلى الشركاء الدوليين أن يدركوا أن إشراك إفريقيا ليس منّة بل ضرورة لضمان شرعية القرارات الأممية وفاعليتها. وكما قال أحد قادة إفريقيا المعاصرين: إن استبعاد إفريقيا عن مجلس الأمن أمر "غير عادل وغير مقبول" في عالم اليوم (Chatham House, 2023). وبالتالي، فإن الإصلاح المنشود ليس خدمة لإفريقيا وحدها، بل تصحيح لمسار الأمم المتحدة نحو تعددية أكثر شمولًا وإنصافًا، يكون فيها شعار "نحن شعوب الأمم المتحدة" واقعًا معيشًا يمثل الجميع بحق.

المراجع:

Eguegu, O., Ryder, H., & Lwere, T. (2024, Oct 1). Africa's Design for a Reformed UN Security Council. CSIS. csis.orgcsis.org

Machrouh, J. (2024, Sep 24). Africa is Still not a Permanent Member of the UN Security Council: Why it is Time to Act. Policy Center for the New South (Policy Brief). policycenter.mapolicycenter.ma

Nichols, M. (2024, Sep 12). US supports two permanent UN Security Council seats for Africa. Reuters. reuters.comreuters.com

Forti, D., & de Carvalho, G. (2020, Mar 12). Africa can become more influential in the UN Security Council. ISS Today. issafrica.orgissafrica.org

Gregory, J. (2023, Apr 7). Sharing the Pen in the UN Security Council: A Win for Inclusive Multilateralism? IPI Global Observatory. theglobalobservatory.orgtheglobalobservatory.org

Amare, T. (2025, Sep 30). Africa must strengthen continental unity to boost its global influence. Chatham House – International Affairs Think Tank. chathamhouse.org

Al Jazeera. (2024, Nov 18). Russia vetoes Sudan ceasefire resolution at UN Security Council. aljazeera.comaljazeera.com

Associated Press. (2021, Dec 13). Russia vetoes UN Security Council resolution linking climate crisis to international peace. The Guardian. theguardian.comtheguardian.com

Global Centre for R2P. (2022). UN Security Council and the Responsibility to Protect – Code of Conduct. [Online]. globalr2p.orgglobalr2p.org

Tadesse, B., & Russo, J. (2024, Oct 17). UN-AU Partnership in Funding PSOs Became a UN Resolution in December. Next Step Is Working Out Implementation. IPI Global Observatory. theglobalobservatory.orgtheglobalobservatory.org

Security Council Report. (2022). In Hindsight: Challenging the Power of the Veto. SCR Monthly Forecast, May 2022. globalr2p.orgglobalr2p.org

United Nations Security Council Documents: Resolutions 2391 (2017) [G5 Sahel], 2719 (2023) [AU funding], Press Statements (Sudan 2023)aljazeera.com, etc.

UN Press Releases: SC/15215 (2023) [Historical Injustice debate]policycenter.ma, SC/15413 (2024) [Sudan humanitarian]aljazeera.com. (Various dates).

CFR. (2022). Limiting the Security Council Veto in Mass Atrocities; Amani Africa. (2023). Briefing on Libyapress.un.org; PassBlue. (2023). Why Russia Vetoed Sudan Ceasefire